الأمم المتحدة

A/64/137

الجمعية العامة

Distr.: General
15 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٠١ من القائمة الأولية*

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تقرير الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٣ المعنون ''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، أن يعد، بالتشاور مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تقريرا عن جهود الدول المصدِّقة على المعاهدة لتحقيق عالميتها وعن إمكانيات تقديم المساعدة في إجراءات التصديق إلى الدول التي تطلب ذلك، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين.

٢ - وهذا التقرير مقدم بناء على ذلك الطلب، وترد في المرفق المعلومات التي أتاحتها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن الموضوع.

* A/64/50.

310709 300709 09-40505 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

تقرير عن جهود الدول الرامية إلى تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[أ]

حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
١ – المستوى الثنائي			
١ (أ) – الأنشطة المتعلقة بالدول المدرجة في المرفق ٢			
الاتحاد الروسي	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في إطار الاتصالات الثنائية التي أجراها الاتحاد الروسي مع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تُوقع أو تُصدق بعد على المعاهدة، دعا هذه الدول بإلحاح إلى الانضمام للمعاهدة في أقرب وقت ممكن.	
أستراليا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في ما يتعلق بالدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، واصلت أستراليا القيام بأنشطة الاتصال من أجل الترويج للمعاهدة والتشجيع على التصديق عليها من جانب الصين وإندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية	
	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	قدمت أستراليا الدعم إلى حلقة عمل بشأن المعاهدة في إندونيسيا للترويج للفوائد الأمنية والعلمية للمعاهدة، بطرق من بينها إيفاد خبير لتقديم عروض في حلقة العمل.	
ألمانيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أعادت ألمانيا التأكيد على أهمية بدء نفاذ المعاهدة وحثت على التصديق عليها لا سيما من جانب الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، وذلك في محادثات ثنائية رفيعة المستوى ومنتديات متعددة الأطراف ذات صلة بالموضوع.	
أيرلندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في اجتماعات ثنائية وبيانات عامة، شجعت أيرلندا الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة، على أن تفعل ذلك.	
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	في أعقاب الخطاب الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة أوباما في براغ في ٥ نيسان/أبريل، أصدر مايكل مارتن، وزير خارجية أيرلندا، بيانا أعرب فيه عن ترحيبه الحار بالتزام الرئيس بأن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على نحو دؤوب وفوري للانضمام للمعاهدة.	
البرتغال	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في إطار الاتصالات الثنائية التي أجرتها البرتغال مع جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ والتي لم توقع على المعاهدة أو تصدق بعد عليها، حثت البرتغال هذه الدول على أن تفعل ذلك بدون المزيد من الإبطاء، مشدِّدة على أهمية بدء نفاذ المعاهدة.	
بولندا	تموز/يوليه ٢٠٠٨	تابعت بولندا مناقشة مسألة بدء نفاذ المعاهدة أثناء المحادثات التي جرت مع الهند على مستوى نائب وزير الخارجية.	
الجمهورية التشيكية	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	قامت الجمهورية التشيكية، على الصعيد الوطني، بأنشطة اتصال لتشجيع المزيد من التوقيعات والتصديقات على المعاهدة مع التركيز على الدول التسع المتبقية المدرجة في المرفق ٢، وأدرجت بدء نفاذ المعاهدة في جدول أعمال جميع الاجتماعات ذات الصلة.	

(أ) يشمل هذا التقرير الأنشطة التي تمت (أي الأنشطة التي ليست جارية أو مقررة) والتي كان الهدف منها التشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ.

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
رومانيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	أصدرت رومانيا مختلف البيانات لتهنئة الدول التي صدقت على المعاهدة ولإذكاء الوعي ببدء نفاذها. وفي هذه البيانات، اغتنمت رومانيا الفرصة للتأكيد على الأهمية التي توليها لبدء نفاذ المعاهدة، ولحث جميع الدول التي لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك بدون المزيد من الإبطاء.	
السويد	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	وضعت السويد بدء نفاذ المعاهدة في مكانة ذات أهمية في إطار اتصالاتها الثنائية (على المستوى الوزاري فالأدنى) مع العديد من الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة.	
	شباط/فبراير ٢٠٠٩	انتخب هانس لوندبورغ، السفير والممثل الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، رئيسا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٨. وسافر إلى واشنطن العاصمة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، برفقة الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية. وكان هدف الزيارة الالتقاء باللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية وأعضاء بحكومة الولايات المتحدة وموظفين من الكونغرس وممثلين للمجتمع المدني من أجل إبراز أهمية تصديق الولايات المتحدة الأمريكية على المعاهدة.	
	آذار/مارس ٢٠٠٩	أكد كارل بيلت، وزير الخارجية السويدي في خطابه الذي ألقاه في جامعة الشؤون الخارجية بالصين في بيجين على أهمية سرعة التصديق على المعاهدة من أجل تمهيد الطريق لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.	
فرنسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	أجرت فرنسا محادثات منتظمة مع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة. وفي هذه المحادثات، اغتنمت فرنسا كل فرصة للتشديد على الأهمية التي توليها لبدء نفاذ المعاهدة.	
كندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	عقد المسؤولون الحكوميون الكنديون اجتماعات ثنائية مع ممثلين لحكومات إسرائيل وإندونيسيا والصين ومصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. واغتناما للفرصة التي تقدمها هذه الاجتماعات، حثت كندا حكوماتهم على التصديق على المعاهدة وشددت على الأهمية التي توليها كندا لبدء نفاذها.	
المكسيك	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	دعمت المكسيك الجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بهدف جعل الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع على المعاهدة و/أو لم تصدق بعد عليها، تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق بدء نفاذ المعاهدة.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	حثت المكسيك، أثناء مشاورات ثنائية، الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك.	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	اغتنمت المملكة المتحدة كل فرصة مناسبة في اتصالاتها الثنائية لإثارة مسألة المعاهدة مع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع بعد على المعاهدة أو تصدق عليها، وكانت أقرب الاتصالات التي جرت مؤخرا على المستوى الوزاري مع إسرائيل وإندونيسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.	
النرويج	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	أثارت النرويج مسألة التوقيع والتصديق على المعاهدة خلال اتصالات ثنائية، وبخاصة مع الدول المدرجة في المرفق ٢.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	قدمت النرويج دعما ماليا للبحث والتدريب وللمركز الإعلامي في مجال التحقق، وذلك من أجل الترويج لإعادة تقييم المسائل المتصلة بالمعاهدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدعوة إلى أن تصدق الولايات المتحدة على المعاهدة.	
النمسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	تعمل النمسا بنشاط، بصفتها الرئيس المشارك لمؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على تشجيع الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك.	
نيوزيلندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	زادت نيوزيلندا من أهمية بدء نفاذ المعاهدة لدى العديد من الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة.	
هولندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	عمل السفير ياب راماكير، الممثل الدائم السابق لهولندا لدى الأمم المتحدة بفيينا، بوصفه الممثل الخاص المعني بالمادة الرابعة عشرة منذ ٢٠٠٣، بنشاط في الترويج لبدء نفاذ المعاهدة باسم الدول المصدقة عليها. ويشمل ذلك أن توقع الدول المدرجة في المرفق ٢ على المعاهدة وتصدق عليها. وزار السفير راماكير الدول المدرجة بالمرفق ٢ بوصفه ممثلا خاصا وسيستمر في زيارتها، سواء أثناء الزيارات الثنائية أو في المؤتمرات متعددة الأطراف. وتدعم هولندا أنشطة الممثل الخاص، بالتعاون الوثيق مع الرئيسين المشاركين لمؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهما النمسا وكوستاريكا.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أكدت هولندا على أهمية التوقيع والتصديق من جانب العديد من الدول المدرجة في المرفق ٢، بطرق من بينها توزيع كتاب عن نظام التحقق وتمويل مشروع يهدف إلى نشر المعرفة بنظام التحقق بين الباحثين وهيئات الفكر والبحث والمنظمات غير الحكومية.	
اليابان	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ – نيسان/أبريل ٢٠٠٩	حثت اليابان، خلال مشاورات ثنائية، العديد من الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، بما في ذلك باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والصين، على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة.	

١ – المستوى الثنائي

١ (ب) – الأنشطة المتعلقة بالدول غير المدرجة في المرفق ٢

الاتحاد الروسي	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في إطار الاتصالات الثنائية التي أجراها الاتحاد الروسي مع الدول غير المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، دعا هذه الدول بإلحاح إلى الانضمام للمعاهدة في أقرب وقت ممكن.	
أستراليا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	فيما يتعلق بالدول المتبقية غير المدرجة في المرفق ٢، واصلت أستراليا القيام بأنشطة الاتصال للترويج للمعاهدة وتشجيع الدول غير المدرجة في المرفق ٢ على التصديق عليها ومن بينها بابوا غينيا الجديدة، وبروني دار السلام، وتونغا، وتيمور – ليشتي، وجزر سليمان، وجزر مارشال، والعراق، وميانمار، ونيوي.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	واصلت أستراليا في إطار اتصالاتها الثنائية في جميع أنحاء منطقتي جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، تشجيع الدول غير المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع و/أو لم تصدق بعد على المعاهدة، على أن تفعل ذلك.	
البرتغال	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	اغتنمت البرتغال كل فرصة في إطار اتصالاتها الثنائية مع الدول غير المدرجة في المرفق ٢ من أجل الترويج للمعاهدة وعالميتها.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	رحبت البرتغال في بيان عام بتصديق موزامبيق على المعاهدة[ب]، ودعت إلى بدء نفاذ المعاهدة على نحو فوري.	
	كانون الثاني/يناير – أيار/مايو ٢٠٠٩	في مسعى دبلوماسي لدى حكومة أنغولا، حثت البرتغال أنغولا على التصديق على المعاهدة.	
بيرو	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	شددت بيرو في العديد من المناسبات على أهمية المعاهدة، وروجت لبدء نفاذها. وحثت، في هذا الصدد، الدول التي لم توقّع و/أو تصدّق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك. وواصلت بيرو جهودها للترويج للانضمام العالمي للمعاهدة من خلال البيانات العامة والإعلانات المشتركة في الاجتماعات الثنائية ذات الصلة.	
فرنسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أجرت فرنسا محادثات منتظمة مع الدول غير المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة. وفي هذه المحادثات، اغتنمت فرنسا كل فرصة للتشديد على الأهمية التي توليها لبدء نفاذ المعاهدة.	
	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	رحبت فرنسا بتصديق لبنان على المعاهدة[ج]، ودعت إلى بدء نفاذ المعاهدة على نحو فوري.	
المكسيك	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	دعمت المكسيك الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بهدف دفع الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة بعد، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق بدء نفاذ المعاهدة.	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩	أصدر وزير خارجية المملكة المتحدة ورقة سياسة عامة بشأن المسائل النووية معنونة (''تبديد ظلال الخطر النووي'') وقد أشارت هذه الورقة إلى أهمية إدخال المعاهدة حيز النفاذ.	
	١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩	دعا رئيس وزراء المملكة المتحدة جميع الدول إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، وذلك لدى افتتاحه للمؤتمر الدولي لدورة الوقود النووي في لندن.	
	آذار/مارس ٢٠٠٩	مولت المملكة المتحدة زيارة لخبراء من ترينيداد وتوباغو إلى مقر اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا، وذلك من أجل التشجيع على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها.	
النمسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	تعمل النمسا بنشاط، بوصفها رئيسا مشاركا لمؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في جميع المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة، من أجل الترويج لعالمية المعاهدة.	
نيوزيلندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أكدت نيوزيلندا للدول غير المدرجة في المرفق ٢ أثناء المناسبات الثنائية، حيثما كان ذلك مناسبا، على أهمية المعاهدة وشجعت على بدء نفاذها في أقرب وقت ممكن.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	قدمت نيوزيلندا تبرعات مالية لتمكين الخبراء من الدول النامية غير المدرجة في المرفق ٢ من المشاركة في الجلسات التقنية الرسمية للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبذلك تعيد التأكيد على الطابع العالمي للمعاهدة.	

(ب) صدقت موزامبيق على المعاهدة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(ج) صدق لبنان على المعاهدة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
هولندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	زار السفير راماكير العديد من الدول غير المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع و/أو تصدق بعد على المعاهدة، سواء أثناء الزيارات الثنائية أو في المؤتمرات متعددة الأطراف. وتدعم هولندا أنشطة الممثل الخاص.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	أكدت هولندا للدول غير المدرجة في المرفق ٢ في العديد من المناسبات الثنائية، بما في ذلك في الخطب التي ألقاها وزير الخارجية وأثناء الزيارات التي قام بها، على أهمية المعاهدة وروجت لبدء نفاذها.	

٢ - المستوى المتعدد الأطراف

٢ (أ) المستوى العالمي

الاتحاد الروسي	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	استمر الاتحاد الروسي في اتباع سياسة مبدئية تهدف إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وشارك بشكل فعال في التنفيذ العملي للتدابير الرامية إلى تشجيع بدء نفاذها والتي جرى اعتمادها في المؤتمر الخامس المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	يواصل الاتحاد الروسي التفاعل مع جميع الدول المهتمة في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمحافل المتعددة الأطراف من أجل تحويل المعاهدة إلى صك عامل من صكوك القانون الدولي.	
	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	شارك الاتحاد الروسي في الاجتماع الوزاري لـ ''أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'' المعقود في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.	
	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	أيد الاتحاد الروسي وشارك في تقديم قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٣، المعنون ''الحظر الشامل للتجارب النووية'' الذي صدر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	
	كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠٠٩	بذل الاتحاد الروسي مع الدول الأخرى التي صدقت على المعاهدة، جهودا للإعداد لمؤتمر بشأن تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولإنجاح المؤتمر المزمع عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.	
أستراليا	حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	بوصفها عضوا في ''أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، ساعدت أستراليا في تنظيم الاجتماع الوزاري بشأن المعاهدة الذي عقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. واضطلعت أستراليا بدور فعال في المساعدة على التفاوض في إعداد البيان الوزاري المشترك للاجتماع وأجرت عددا من المشاورات في كل من فيينا ونيويورك.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	ساعدت أستراليا على دعم عمل اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح في التشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وقد شمل ذلك تيسير عقد اجتماع في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في فيينا بين وزير الخارجية الأسترالي السابق غاريث إيفانز، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	واصلت أستراليا منح الأولوية لإنشاء نظام للتحقق من الامتثال للمعاهدة، وأدت دورا بارزا بين الدول الموقعة عليها في الإسهام بالموارد والمعدات والخبرات اللازمة لتطوير النظام. كما واصلت أستراليا الضغط من أجل تخصيص ميزانية قائمة على البرامج لضمان إعطاء الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية الدعم السياسي والمالي اللازم لإنجاز ولايتها.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	أصدرت أستراليا بيانات صحفية ونشرات إعلامية مختلفة لتهنئة الدول التي صادقت على المعاهدة، ولتعزيز الوعي لدخولها حيز النفاذ.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
	أيار/مايو ٢٠٠٨	يسّرت أستراليا إتمام زيارة قام بها الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أستراليا لعقد اجتماع مع وزير الخارجية وذلك لمناقشة أفضل السبل لتعزيز المعاهدة ودعم استمرار تعزيز نظام التحقق. ونظمت أستراليا بيانات لوسائل الإعلام ومقابلات صحفية، ويسّرت عقد اجتماعات بين الأمين التنفيذي ومختلف المعاهد الاستراتيجية لزيادة الوعي بالمعاهدة.	
	أيار/مايو ٢٠٠٨	قدمت أستراليا تبرعات لدعم المشروع الدولي للدراسات العلمية بشأن قدرات نظام التحقق من المعاهدة.	
	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	ترأس وزير خارجية أستراليا، ستيفن سميث، الاجتماع الوزاري بشأن المعاهدة الذي عقد في نيويورك. ووقع على البيان الوزاري المشترك المنبثق عن الاجتماع أكثر من ٩٠ دولة. كما اضطلع السيد سميث بأنشطة مختلفة تتعلق بوسائط الإعلام والعلاقات العامة وذلك على هامش الاجتماع لتعزيز دخولها حيز النفاذ.	
	شباط/فبراير – أيار/مايو ٢٠٠٩	شرع السفير بيتر شانون، بصفته رئيسا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٩، في مشاورات ومفاوضات تتعلق بعدد من المسائل التي تنظر فيها اللجنة في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك مشروع البرنامج والميزانية لعام ٢٠١٠.	
	شباط/فبراير – أيار/مايو ٢٠٠٩	أجرت أستراليا، بصفتها رئيسة ''مجموعة فيينا للدول العشر''، أنشطة قبل وأثناء الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتشجيع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى الآن أن تفعل ذلك.	
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	أوفدت أستراليا نائب رئيس اللجنة الدائمة لمجلس الشيوخ للشؤون الخارجية والدفاع والتجارة للاجتماع بالأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا لمناقشة أفضل السبل للتشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ ومواصلة تطوير نظام التحقق.	
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	شاركت أستراليا في تقديم مشروع قرار بعنوان ''النهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وتأمين دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ: دور البرلمانات''، لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتأمين دخول المعاهدة حيز النفاذ، في الدورة ١٢٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في أديس أبابا.	
ألمانيا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	حضر فرانك فالتر شتاينماير، وزير الخارجية الألماني، الاجتماع الوزاري بشأن المعاهدة الذي عُقد في نيويورك، وألقى كلمة رئيسية فيه. كما دعا السيد شتاينماير إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ في مختلف المناسبات العامة الاخرى وفي خطبه ومقالاته.	
	٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	استضافت ألمانيا مؤتمرا دوليا في برلين عن ''الحتميات الجديدة، ومجالات انفتاح على عالم خال من الأسلحة النووية''، حيث دُعي السفير جاب راماكار لإلقاء كلمة، ونوقشت احتمالات دخول المعاهدة حيز النفاذ.	
	٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩	في مقال مشترك مع الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن السياسة الأمنية، رحبت أنجيلا ميركل، مستشارة ألمانيا، بالتزام الولايات المتحدة بالتصديق على المعاهدة.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أكد السيد فرانك فالتر شتاينماير، وزير الخارجية الألماني، على أهمية التعجيل بدخول المعاهدة حيز النفاذ في مقال له بعنوان ''قوة دفع جديدة لنزع السلاح'' نُشر في مجلة *Spectrum*، التي تصدرها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	ساعدت ألمانيا الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في جهود التوعية من خلال تقديم خبير بدون مقابل للعمل في قسم الإعلام فيها للفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩.	
إيطاليا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	نظمت إيطاليا أو شاركت في تنظيم عدد من حلقات البحث وحلقات العمل التي تهدف إلى الترويج للمعاهدة، بما في ذلك مؤتمر عن ''نزع السلاح ونظام عدم الانتشار'' في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في إريس، من خلال مؤسسة ماجورانا؛ ومؤتمر لتبادل الأفكار عن ''عدم الانتشار النووي، وزيادة الطلب على الطاقة النووية المدنية''، عقد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في معهد بروكينغز في واشنطن العاصمة، ومؤتمر عن ''التغلب على المخاطر النووية''، برعاية وزارة الخارجية عُقد في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في روما.	
		وبمناسبة المؤتمرات المذكورة أعلاه التي عقدت في واشنطن العاصمة وروما، عقدت اجتماعات ثنائية بين المدير العام للتعاون السياسي في وزارة الخارجية الإيطالية والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.	
	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ – أيار/ مايو ٢٠٠٩	عقد وزير الخارجية الإيطالي اتفاقات مع المعهد العالي لحماية البيئة والبحوث في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومع معهد التكنولوجيات الجديدة والطاقة والبيئة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بهدف تعزيز أنشطة مركز البيانات الوطني وصلاته مع المركز الدولي للبيانات التابع للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.	
البرتغال	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في المنتديات الدولية ذات الصلة، شدَّدت البرتغال على أهمية بدء نفاذ المعاهدة.	
بولندا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	شاركت بولندا في الاجتماع الوزاري الرابع المتعلق بالمعاهدة الذي انعقد على هامش دورة الجمعية العامة في نيويورك. كما أيدت بولندا اعتماد البيان الوزاري المشترك بشأن بدء نفاذ المعاهدة.	
	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	شاركت بولندا في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن بدء نفاذ المعاهدة وأيدته.	
	نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٩	شاركت بولندا أثناء جلسة عمل لمجلس الاتحاد الأوروبي تتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح، في صياغة موقف الاتحاد الأوروبي خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك البيان المشترك للاتحاد الأوروبي في المناقشة العامة. وشدّد البيان على التعجيل بتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى فائدة نظام الرصد الدولي، بما في ذلك استحداث نظام إنذار بالكوارث الطبيعية كما ورد في المعاهدة.	
بيرو	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	واصلت بيرو جهودها لتعزيز الطابع العالمي للمعاهدة من خلال بيانات عامة وإعلانات مشتركة خلال المنتديات الدولية ذات الصلة	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
تركيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	قدمت تركيا إسهاما بوصفها بلدا متبرعا لتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التقنية للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، في سياق المشروع التجريبي.	
	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	كانت تركيا من مقدمي القرار ٨٧/٦٣ المعنون ''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، الذي اعتمد أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.	
	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	صوتت تركيا لصالح القرار ٧٣/٦٣ المعنون ''تجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية''، الذي اعتمد أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.	
الجمهورية التشيكية	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	شاركت الجمهورية التشيكية في الاجتماع الوزاري الرابع الذي عقد في نيويورك للتشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ وأيدت البيان الوزاري المشترك.	
جمهورية كوريا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	اشتركت جمهورية كوريا في الاجتماع الوزاري الرابع المنعقد في نيويورك، وأيدت البيان الوزاري المشترك المعتَمَد خلال الاجتماع.	
	٦ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	استضافت جمهورية كوريا البرنامج الإقليمي التقني المشترك لمشغلي المحطات وموظفي مراكز البيانات التقنية الوطنية، الذي استهدف مشغلي محطات نظام الرصد الدولي وموظفي مراكز البيانات الوطنية.	
	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	في بيانها الذي ألقي أثناء انعقاد اللجنة الأولى للجمعية العامة والدورة الثالثة والستين للجمعية، شدَّدت جمهورية كوريا على الحاجة إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وناشدت جميع الدول التي لم توقِّع أو لم تصدّق بعدُ على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير، وخاصة تلك الدول التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة. كما شدَّدت جمهورية كوريا على أهمية مواصلة العمل بالوقف الاختياري للتجارب النووية حتى بدء نفاذ المعاهدة.	
	٨-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	استضافت جمهورية كوريا دورة إقليمية لنظام التفتيش في الموقع لإطلاع المشاركين على نظام التفتيش في الموقع الخاص بالمعاهدة. وصدرت عبارات ترحيب عن الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.	
	٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	نظمت جمهورية كوريا المؤتمر المشترك السابع بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة بشأن نزع السلاح والمسائل المتعلقة بعدم الانتشار، الذي انعقد في سيول. وقُدِّم عرض عن فعالية نظام المعاهدة وتم التأكيد مجددا على الحاجة إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة.	
	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	صوتت جمهورية كوريا تأييدا لمشروع قرار معنون ''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٣.	
	٤ أيار/مايو ٢٠٠٩	في بيانها خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شدَّدت جمهورية كوريا على التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وناشدت جميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون المزيد من التأخير.	
رومانيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	انتهزت رومانيا في المنتديات الدولية ذات الصلة، كافة الفرص للتشجيع على بدء نفاذ المعاهدة.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	شدَّدت رومانيا، خلال جميع المناسبات الدولية ذات الصلة، على أهمية تحقيق عالمية المعاهدة وأكدت على أهمية بدء نفاذها.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	شاركت رومانيا في تقديم قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٣ المعنون ''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، الذي اعتمدته الجمعية خلال دورتها الثالثة والستين.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	قدمت رومانيا كامل الدعم لبيانات الاتحاد الأوروبي خلال اجتماعات الأمم المتحدة الداعية إلى بدء نفاذ المعاهدة وإلى إضفاء طابع عالمي عليها.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	اشتركت رومانيا بانتظام في كل اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وهيئاتها الفرعية، وأيضا في جميع المشاورات الهادفة للترويج للمعاهدة ولبدء تنفيذها.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	استمرت رومانيا في منح أولوية قصوى لوضع نظام التحقق الخاص بالمعاهدة، كما يتبين ذلك مما يلي: اشترك مركز البيانات الوطني الروماني في الاختبارات التي نظمتها الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتقييم مراكز البيانات الوطنية في عام ٢٠٠٨؛ وساهم الخبراء الرومانيون في صياغة أدلة عملية لتفتيش المواقع؛ واشترك مركز البيانات الوطني الروماني في نشاط مركز البيانات الدولي من خلال تزويده بالمعلومات ذات الصلة.	
	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	اشتركت رومانيا بفعالية في الاجتماع الوزاري الرابع، الذي انعقد في نيويورك، تأييدا للمعاهدة، وشاركت في وضع البيان الوزاري المشترك.	
السويد	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أكدت السويد في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة على أهمية بدء نفاذ المعاهدة.	
	حزيران/يونيه – كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	قدمت السويد دعما إلى المبادرة الدولية للدراسات العلمية، التي أطلقتها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عن طريق المشروع المعنون ''المشاركة العالمية في الدراسات العلمية الدولية لتنفيذ نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'' وعلاوة على ذلك، فقد مُنحت الوكالة السويدية لأبحاث الدفاع قيادة الجزء المتعلق بالغاز النادر مَن المشروع. وتقدم حكومة السويد الدعم إلى العمل الذي تقوم به الوكالة السويدية لأبحاث الدفاع في هذا الصدد.	
	كانون الثاني/يناير – أيار/مايو ٢٠٠٩	ساهمت السويد في مشروع مركز التعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك، المعنون ''تصديق الدول المتبقية المدرجة بالمرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة'' ويهدف المشروع إلى معرفة كيف ينظر المجتمع المدني إلى المعاهدة، عن طريق المناقشات والدراسات التي تجرى في دول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة. ويحاول المشروع تحديد الخطوات التي يتصور المتحاورون أنها ذات أهمية لدولهم من أجل التصديق على المعاهدة.	
فرنسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	انتهزت فرنسا في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة (مثل الأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح، والدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠)، كل الفرص المتاحة للتشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ.	
	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	اضطلعت فرنسا بدور نشط في الاجتماع الوزاري لدعم المعاهدة الذي عقد في نيويورك. ويضم البيان الوزاري المشترك دعوة جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك دون تأخير، وخاصة الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وكذلك الالتزام بجعل المعاهدة موضع الاهتمام على أعلى المستويات السياسية، واتخاذ التدابير اللازمة لتيسير عملية التوقيع والتصديق.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	خلال ترأس فرنسا لمجلس الاتحاد الأوروبي، بعثت برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي في مجال نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، ودعت إلى عالمية المعاهدة وإنجاز نظام التحقق.	
	٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	اضطلعت فرنسا بدور نشط في افتتاح مؤتمر مبادرة ''الصفر الشامل'' الذي عقد في باريس ودعت إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ على الفور.	
الفلبين	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	أصدر وزير الخارجية، ألبرتو غ. روموالو، ووزراء خارجية آخرون بيانا وزاريا مشتركا بشأن المعاهدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يعيد التأكيد على تأييدهم للمعاهدة.	
	شباط/فبراير ٢٠٠٩	وافقت الفلبين على أن تدرج على قائمة المصدقين على المعاهدة وطلبت إلى أمين عام الأمم المتحدة أن يدعو لعقد مؤتمر لتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك.	
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	خلال الدورة ١٢٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في الفترة من ٥ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في أديس أبابا، أيد الوفد الفلبيني القرار المتعلق بـ''تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وكفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ: دور البرلمانات'' واعتمدت الجمعية القرار بتوافق الآراء.	
كندا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	شاركت كندا كل من النمسا وأستراليا وكوستاريكا وفنلندا واليابان وهولندا في استضافة ''أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'' في الاجتماع الوزاري الذي عقد على هامش الجمعية العامة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وصدر في الاجتماع بيان وزاري مشترك لدعم المعاهدة ودخولها حيز النفاذ، وصادقت عليه أكثر من ٩٠ دولة.	
	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨	يسّرت كندا قيام الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية بحضور الجلسة الافتتاحية للقمة الفرانكفونية التي عقدت في مدينة كيبيك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بهدف إتاحة الفرصة للأمين التنفيذي للعمل مع زعماء سياسيين من الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة.	
	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	صوتت كندا لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٨٧/٦٣ (''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية'')، و ٧٣/٦٣ (''تجدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية'') و ٥٨/٦٣ (''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي'')، التي تدعو جميعها، في جملة أمور، إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ.	
المكسيك	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	شاركت المكسيك في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي اجتماعات هيئاتها الفرعية، وكذلك في المشاورات الهادفة إلى تشجيع بدء نفاذ المعاهدة وتعزيز نظام التحقق ليصبح كامل الفعالية.	
	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	شاركت المكسيك في تقديم القرار ٨٧/٦٣، المعنون ''معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	شارك كيم هويلس، وزير الخارجية، في الاجتماع الوزاري بشأن المعاهدة المعقود على هامش دورة الجمعية العامة وأيد إصدار البيان الوزاري المشترك.	
	كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	زار وفد برلماني من المملكة المتحدة فيينا لإجراء محادثات مع الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن إمكانات بدء نفاذ المعاهدة وغير ذلك من المسائل ذات الصلة.	
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	شارك وفد من المملكة المتحدة بنشاط في صياغة وإصدار القرار المتعلق بالمعاهدة في الدورة ١٢٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في أديس أبابا.	
النرويج	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أيدت النرويج قرارات الجمعية العامة التي تشجّع جميع البلدان على التصديق على المعاهدة وكررت هذا الطلب في البيانات الوطنية التي ألقيت في الجمعية العامة، وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي البيانات ذات الصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.	
	٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩	صدر في فيينا كتاب (حظر التجارب النووية: تحويل الرؤى السياسية إلى واقع) (*Nuclear Test Ban: Converting Political Visions to Reality*) لمؤلفين من السويد وهولندا والنرويج، وشارك في كتابة مقدمته وزراء خارجية تلك البلدان.	
	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩	نظمت مؤسسة بحوث الدفاع النرويجية، بالتعاون مع السلطات في النرويج وكازاخستان، مؤتمرا في أوسلو عن نزع السلاح النووي، تناول أيضا المعاهدة.	
النمسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	بوصفها رئيسا مشاركا للمؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت النمسا بنشاط في جميع المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة لتعزيز المعاهدة، وتحقيق عالمية المعاهدة.	
	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	بالتعاون مع أستراليا وكوستاريكا وفنلندا واليابان وهولندا، عقدت النمسا اجتماعا وزاريا بشأن المعاهدة على هامش الجمعية العامة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. كما عمل الاجتماع الذي حضره ممثلون رفيعو المستوى من أكثر من ٩٠ دولة بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ومايكل دوغلاس، سفير الأمم المتحدة للسلام، ووليام بيري، وزير الدفاع الأمريكي السابق، على نشر الوعي العام على نطاق أوسع بأهمية معاهدة بالنسبة للهيكل الأمني الدولي.	
نيوزيلندا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	أدلت نيوزيلندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ببيان باسم منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية أمام اجتماع جهات التنسيق المعقود في منغوليا. وشجع البيان بدء نفاذ المعاهدة بوصفه أمرا ملحا.	
هولندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	بصفتها إحدى الأعضاء المؤسسين للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شدَّدت هولندا على أهمية بدء نفاذ المعاهدة في عدة مناسبات، بما في ذلك أثناء مداخلاتها في دورات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.	
	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	مكّن الدعم المالي الذي قدمته هولندا لخبراء تقنيين من بلدان نامية من المشاركة في اجتماعات تقنية رسمية عقدتها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا. وعزز ذلك الطابع العالمي للجنة وبناء القدرات في البلدان النامية.	

الدولة	التاريخ/الفترة	الأنشطة والسياق	التعليقات
اليابان	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	أخذت اليابان بزمام المبادرة في المشاركة في تنظيم الاجتماع الوزاري الرابع بشأن المعاهدة الذي عُقد في نيويورك، وأيدت البيان الوزاري المشترك الذي اعتمد في الاجتماع.	
	كانون الثاني/يناير - أذار/مارس ٢٠٠٩	دعت اليابان خبراء علوم الزلازل من الدول المعنية لحضور الدورة التدريبية التي تنظمها وزودتهم بأحدث المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات والمعارف ذات الصلة في مجال رصد الزلازل العالمية.	

٢ - الصعيد المتعدد الأطراف

٢ (ب) - الصعيد الإقليمي

أستراليا	أيار/مايو ٢٠٠٩	قدمت استراليا دعما إلى حلقة عمل بناء القدرات التي نظمتها الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقودة في بالاو لدول منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك إرسال خبراء لتقديم عروض أمام حلقة العمل.
النمسا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	رعت النمسا العديد من حلقات العمل والمؤتمرات الإقليمية المتصلة بالمعاهدة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.
	٢٩-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	نظمت النمسا بالاشتراك مع كوستاريكا، اجتماعا وزاريا إقليميا بشأن المعاهدة في سان خوسيه.
الجمهورية التشيكية	تموز/يوليه ٢٠٠٨ - أيار/مايو ٢٠٠٩	اضطلعت الجمهورية التشيكية إبان رئاستها للاتحاد الأوروبي بأنشطة توعية من أجل التشجيع على المزيد من التوقيعات على المعاهدة والتصديق عليها، مع التركيز على الدول التسع المدرجة بالمرفق ٢ التي لم تصادق عليها بعد، وأدرجت بدء نفاذ المعاهدة كبند في جدول أعمال جميع الاجتماعات ذات الصلة.
	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	بدأت الجمهورية التشيكية، مع فرنسا والسويد لأنها تشكل معا ''الهيئة الثلاثية'' (الثلاث رئاسات المتتالية للاتحاد الأوروبي) خطة عمل لدعم بدء نفاذ المعاهدة، على النحو الذي وافق عليه مجلس الاتحاد الأوروبي، التي تركز على توقيع و/أو تصديق الدول التسع المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصادق بعد على المعاهدة.
	شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٩	أعدت الجمهورية التشيكية، إبان رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي، رسائل (موجهة من وزير خارجية الجمهورية التشيكية) إلى جميع دول المرفق ٢ التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة، وسُلمت في مبادرات دبلوماسية ''للهيئة الثلاثية''
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	في إطار الرئاسة التشيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي، تمت الموافقة على بيان المجلس لدعم أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي دعا جميع الدول الموقعة على المشاركة في مؤتمر تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المزمع عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على المستوى الوزاري أو على مستوى أرفع.
	نيسان/أبريل ٢٠٠٩	وفي ظل الرئاسة التشيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي، جرى اعتماد ورقة عمل بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتقديمها إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
فرنسا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	وافق مجلس الاتحاد الأوروبي أثناء الرئاسة الفرنسية على خطة عمل من أجل الترويج للمعاهدة وبدء نفاذها.
	٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي أثناء الرئاسة الفرنسية إعلانا بشأن تعزيز الأمن الدولي، ودعا، بصفة خاصة، إلى عالمية المعاهدة وإنجاز نظام التحقق، فضلا عن استنتاجات المجلس بشأن مبادئ العمل الجديدة للاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، متوخيا بصفة خاصة اتخاذ خطوات دبلوماسية لتشجيع بدء نفاذ المعاهدة.
المكسيك	٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	أيدت المكسيك اعتماد القرار AG/RES/2359 (XXXVIII-O/08)، المعنون ''دعم دول الأمريكيتين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية''، الذي وافقت عليه الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية أثناء دورتها العادية الثامنة والثلاثين.

	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	أيدت المكسيك المبادرة المقدمة أمام المجلس الأوروبي في بروكسل المعنونة ”إعلان بشأن تعزيز الأمن الدولي“ مؤكدة على عالمية المعاهدة، واستكمال تعزيز نظام التحقق وتفكيك مرافق التجارب النووية في أقرب وقت ممكن بطريقة شفافة ويمكن للمجتمع الدولي التحقق منها.
هولندا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	ساهمت هولندا في العمل المشترك للاتحاد الأوروبي في دعم الاتفاقية. وركز العمل المشترك على نظام التحقق، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية للدول الموقعة على المعاهدة في أفريقيا لتشارك وتساهم بشكل كامل في تنفيذ نظام المعاهدة للرصد والتحقق.
نيوزيلندا	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨	دعمت نيوزيلندا رسميا البيان الوزاري المشترك بشأن المعاهدة، الذي ناشد جميع الدول بذل أقصى جهدها لتحقيق بدء نفاذ المعاهدة.
	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	شاركت نيوزيلندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٣ المعنون ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“، الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الثالثة والستين.
	شباط/فبراير – أيار/مايو ٢٠٠٩	بصفتها عضوا في ”مجموعة فيينا للدول العشر“ ومساهمة في أنشطتها قبل وخلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شاركت نيوزيلندا في صياغة ورقة شددت على الحاجة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وناشدت دول المرفق ٢ المتبقية توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.
	١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	أيد وفد برلماني نيوزيلندي قرار الدورة ١٢٠ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعنون ”النهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وكفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ: دور البرلمانات“، الذي ناشد برلمانات جميع الدول وخاصة دول المرفق ٢المتبقية، التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد ممارسة الضغط على حكوماتها لتفعل ذلك.
الفلبين	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	أعلنت الفلبين بشكل واضح على الصعيد الإقليمي، دعمها لعدم الانتشار من خلال منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، التي أُعتمدت خطة عملها أثناء رئاسة الفلبين في عام ٢٠٠٧ للجنة منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وظلت الفلبين تقدم لها الدعم منذ ذلك الوقت. وتقر خطة العمل بأهمية انضمام أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى الصكوك الدولية، من قبيل المعاهدة.
البرتغال	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	دعت البرتغال، في المناسبات ذات الصلة، البلدان الناطقة باللغة البرتغالية التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.
رومانيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	في إطار الاتحاد الأوروبي، قدمت رومانيا الدعم لجميع المبادرات الدبلوماسية وغيرها من المبادرات الرامية إلى تشجيع بدء نفاذ المعاهدة.
السويد	حزيران/يونيه ٢٠٠٨ – أيار/مايو ٢٠٠٩	شارك السفير بجورن سكالي، بإدارة نزع السلاح ومنع الانتشار بوزارة الخارجية السويدية، في الجهود المبذولة من جانب الرئاسات الثلاث المتتالية لمجلس الاتحاد الأوروبي (فرنسا، والجمهورية التشيكية والسويد) من أجل الترويج للمعاهدة. فعلى سبيل المثال، اعتمد مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بيانا في هذا الصدد.
تركيا	١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨	استضافت تركيا ”حلقة العمل الأقاليمية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ التي عقدت في اسطنبول.